

معضلة التعاون المناخي متعدد الأطراف في ظل التنافس الصيني الأمريكي

The Dilemma of Multilateral Climate Cooperation under the Sino-US Rivalry

عبد الحميد مشري^{1*}؛ نسبية تامة²

¹ جامعة بومرداس؛ الجزائر

² جامعة بومرداس؛ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2022/03/30 تاريخ القبول: 2022/08/29 تاريخ النشر: 2022/09/12

ملخص:

تسعى الدراسة لتحليل مشكلات التعاون متعدد الأطراف في قضايا التغير المناخي، والتي باتت تشكل عقبة أمام التوصل إلى اتفاق مشترك بين الدول، كما تهدف الدراسة إلى تحليل المنطق الذي يوجه الإستراتيجيات الصينية بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاق باريس للمناخ. تحاول الدراسة أن تفسّر صعوبة المفاوضات المناخية وتكشف عن أسباب تعثرها في ظل هيمنة الاستراتيجيات غير التعاونية بين الدول الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التعاون متعدد الأطراف، العمل الجماعي، تغير المناخ، مبادرة الحزام والطريق.

Abstract:

The study seeks to analyze the problems of multilateral cooperation on climate change, which has become an obstacle to reaching a common agreement between countries. It also aims to analyze the logic that guides Chinese strategies after the US withdrawal from the Paris climate Treaty. The study attempts to explain the difficulty of climate negotiations, and to indicate the reasons that lead to the failure of negotiations on climate change under the dominance of non-cooperative strategies between the great powers.

Keywords: Multilateral Cooperation; Collective Action; Climate Change; Belt and Road Initiative.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

يعتبر التعاون المناخي متعدد الأطراف موضوعاً مهماً ومحوراً رئيسياً في مناقشات السياسة العالمية. وعلى الرغم من أن الاستغلال غير العقلاني للبيئة لم يكن يثير أية اعتراضات باعتبارها سلعة مشاعة وعامة * (*Public good*)؛ إلا أنه في أواخر الثمانينيات، أي المدة التي تزامنت مع تراجع الهيمنة الأمريكية وتآكل العديد من الأنظمة الدولية، أصبح التغير المناخي، إلى جانب الأسلحة النووية من أبرز المعضلات في السياسة العالمية.¹

على صعيد آخر، أثارت مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي أعلن عنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" *Xi Jinping* عام 2013 الشكوك حول مدى جدية احترامها لقواعد حماية البيئة، وكانت دافعا لخروج الولايات المتحدة في عهد الرئيس "دونالد ترمب" *Donald Trump* من اتفاقية باريس للمناخ 2015؛ باعتبارها غير عادلة وتدعم الخطط الصينية حول مبادرة الحزام والطريق. الأمر الذي اعتبر تحدّ آخر وعائقاً أمام إدارة أنظمة المناخ العالمية، وشكّل عقبة أمام الجهود التعاونية للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر إلى جانب الصين من أكثر الدول المساهمة في مشكلة التلوث والتغير المناخي.

وعلى هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى إثارة النقاش حول مشكلات العمل الجماعي المتعلقة بالحد من التغير المناخي، في ظل حضور خطر عدم تقيّد الدول الكبرى باتفاقياتها التعاونية. وبناء عليه، يطرح البحث الإشكالية التالية: لماذا يتعثر التعاون متعدد

* المقصود بالمشاع أو "السلعة العامة" *Public good* كل سلعة متاحة لا تخضع للملكية أحد، ولا يمكن استبعاد أي فرد أو دولة من الانتفاع منها. لذلك فهي معرضة دائماً للانتهاك والاستغلال غير العقلاني. على سبيل المثال، الموارد البيئية.

¹ - jeremiah Collins, "assessing international cooperation on climate change: a neoliberal analysis of the effectiveness of formal international environmental institutions", Mapping politics, 4, (2012), P.2.

الأطراف حول قضايا التغير المناخي في ظل حضور هاجس الشك من التزام الدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاقيات المناخية؟

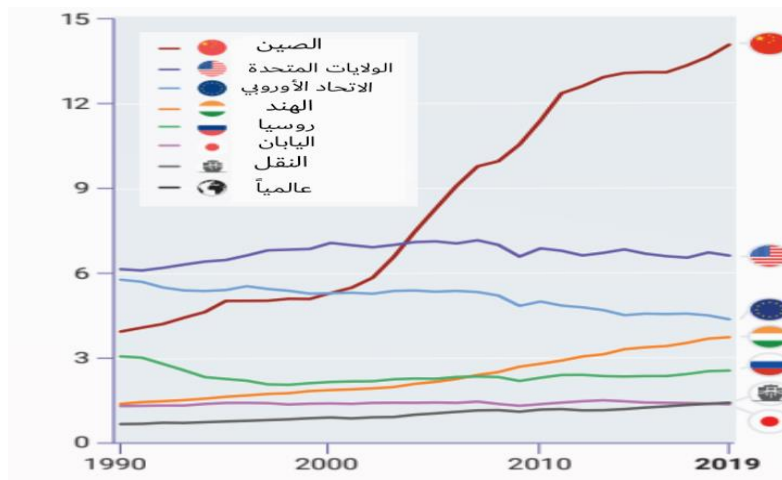
وسعيًا لمعالجة إشكاليتهما، ستحاول الدراسة توظيف المفاهيم والأدوات التحليلية التي تزودنا بها المقاربات العقلانية (النيواقعية والنيوليبرالية) لتفسير مشكلات العمل الجماعي وتحليل واقع التعاون المناخي متعدد الأطراف، والتحديات والأعباء التي يفرضها العمل المشترك، في ظل مبادرة الحزام والطريق الصينية من جانب، وخروج الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ من جانب آخر. وفي غضون ذلك، شكّل تفسير التعاون المناخي المتعدد الأطراف تحدياً ومجالاً لتباين القراءات التفسيرية. النيواقعيون مثلاً، لا يعتبرون التغير المناخي مسألة حيوية في السياسة الدولية، كما يعترفون بصعوبة تحقيق التعاون المناخي المتعدد الأطراف في ظل الشروط الفوضوية التي تميّز بنية النسق الدولي. في حين يجادل النيوليبراليون أنه وبالرغم من القيود القاسية التي تفرضها بنية النسق الدولي على سلوك الدول إلا أنه يمكن التغلب على الفوضى، وأن التعاون المناخي متعدد الأطراف يمكن أن يتحقق إذا توفرت شروطه. وعليه، وفي خضم هذا التباين التفسيري، ستستفيد الدراسة من هذه المناقشات النظرية التي تعكس تعقّد واقع العمل الجماعي حول أزمة المناخ.

المحور الأول: التنافس الاقتصادي وأزمة تغير المناخ العالمية

لقد فرض السلوك التنافسي بين اقتصادات الدول الصاعدة تحديات جدية على البيئة والمناخ. ويذهب التقرير الصادر عن "الهيئة العالمية المعنية بتغير المناخ" (IPCC) إلى أن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي وراء زيادة الاحترار العالمي. حيث أسهمت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري من العمليات الصناعية ما يقارب 78% من الزيادة في انبعاث غازات الاحتباس الحراري الكلي في المدة ما بين 1970

و2010،¹ أي المدة التي شهدت صعود قوى تنافسية عالمياً. ومع ذلك، فإن الدول تختلف من حيث مساهمتها في انبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما يوضحه الشكل (01).

الشكل 01: انبعاث غازات الاحتباس الحراري (أكبر ستة مصادر للانبعاثات)



Source: UN environment programme, Emissions gap report 2020, p.6.

يوضح الشكل (01) أن الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة والهند، تسببت بنحو 55% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة خلال العقد الماضي، فيما تسببت أكبر سبع دول مصدرة للانبعاثات، بما في ذلك روسيا واليابان، إلى جانب النقل الدولي بنسبة 65% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة.²

يرى الاتجاه النيوليبرالي، أن إنشاء "الأنظمة الدولية" (International regimes) سيعمل على تحسين الاستغلال العقلاني للطبيعة، بحيث تكون هذه الأنظمة بمثابة مخرجات ناجمة عن توافق المواقف المصلحية للدول، والتي تُفسَّر غالباً على أنها القدرة النسبية على

¹ - سويسرا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقرير المجتمعي: تغير المناخ 2014، 2015، ص 19.

² - UN environment programme, op.cit, P. 6.

التكيف مع آثار تغير المناخ، والحسابات العقلانية لتكاليف التكيف النسبية.¹ فتحقيق مكاسب مطلقة وضمن الرفاهية الاقتصادية، وفك الارتباط بين النمو الاقتصادي وتغير المناخ يتطلب إجراءات جماعية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأنظمة الدولية التي تعتبر إطاراً تعاونياً يعمل على حماية "المشاعات" (انقراض الأنواع، الاحتباس الحراري، موجات الهجرة والنزوح بسبب المناخ .. إلخ).

بناء عليه، استجابت الدول لتقرير برونتلاند عام 1987، وتم رسمياً تأييد إستراتيجية واسعة في التنمية المستدامة في قمة الأرض عام 1992، إلى جانب مفاوضات طويلة الأجل توجت باتفاقية باريس للمناخ عام 2015، كما أن انخراط الدول في المفاوضات الشاقة، كالتي ميزت قمة المناخ "كوب 26" سنة 2021، يعكس نطاقات متعددة للحكومة العالمية لتحقيق هدف الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى أقل من (1.5 و 02) درجة مئوية.²

وتفسر استجابة الدول الصناعية، على وجه الخصوص، الصين، الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، باعترافها بعواقب التغير المناخي على التنمية الاقتصادية، وبالتالي، على الرفاه الاقتصادي لتلك الدول، ومن ثم على توزيع القوى في النسق الدولي. فالتقارير العلمية تبين أن الغازات الدفينة تؤثر على الاقتصاد الكلي. وهو ما أكداه الاقتصاديان "جين غروسمان" Gene Grossman و"آلان كروجر" Alan Krueger، حينما قاما بدراسة تجريبية عن علاقة النشاط الاقتصادي بالبيئة، وتوصلا إلى نتيجة مفادها أنه "كلما زادت وتيرة النمو الاقتصادي، كلما صاحبها زيادة في التدهور البيئي، والعكس صحيح".³ حيث

¹ - روبن إكيرسيلي، "النظرية الخضراء"، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التنوع والتخصص، تر: ديماء الخضراء (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 624.

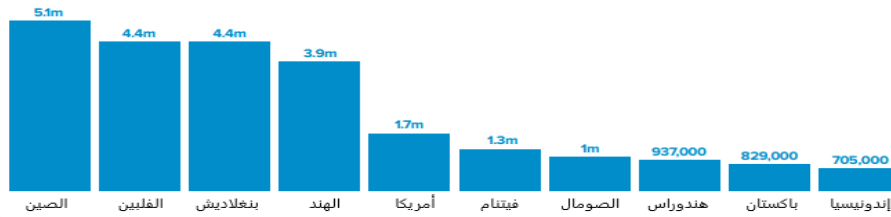
² - Gabriel Chan, Robert Stavins and Zou Ji, "international climate change policy", annual review of resource economics, 10, (2018), P.335.

³ - Gene M. Grossman, Alan B. Krueger, "economic and the environment", The quarterly journal of economics, 110, 2, (May 1995), P. 355.

يرتبط التدهور البيئي مع كميات استهلاك الطاقة، علماً أن الزيادة في استهلاك الطاقة يعني الزيادة في الانبعاثات الغازية المسببة لزيادة الاحترار العالمي. كما أن الزيادة في ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي.

وفي نفس السياق، لم يعد تعقيد القضايا المتعلقة بالمناخ يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، إنما تعداها إلى مشكلات عديدة، مثل "الهجرة بسبب المناخ". فالتغيرات الناجمة عن التحولات المناخية والظواهر المفاجئة المرتبطة بها كالعواصف الثلجية وموجات الحرارة والأعاصير كانت لها نتائج كارثية، كما أن نقص المياه وفقدان التنوع البيولوجي أدى إلى نقص الغذاء، وبالتالي إلى ظهور مجاعات كالتى عرفت بها بعض مناطق إفريقيا جنوب الصحراء. هذا وقد أدت الهجرات الجماعية الناجمة عن التغير المناخي في آسيا وإفريقيا لحدوث أزمات اجتماعية داخل الدول بسبب الضغط الديمغرافي والصراع على الموارد والتي تطورت في بعض المناطق من العالم إلى نزاعات مسلحة عرفت "بمخزوب المناخ".¹

الشكل 02: عدد النازحين في البلدان الأكثر تضرراً من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ عام 2020.



Source: Internal displacement monitoring center, Global report on internal displacement 2021, P. 21.

وفقاً للتقرير الصادر عن مركز رصد النزوح الداخلي عام 2021، يوضح معدلات النزوح القسري الناجم عن الكوارث الطبيعية المقدرة بحوالي 23 مليون حالة نزوح في عام

¹ - Katarzyna Dospial-Borysiak, "climate security in the light of the realist paradigm as part of the theory of international relations", teoria i praktyka, 1, (2020), P. 21.

2020. ويشير التقرير أن الأحداث المتعلقة بالطقس مسؤولة عن 98% من جميع حالات النزوح المسجلة في عام 2020.¹ وعليه، فإن هذه المؤشرات قد وفرت مبررات موضوعية للحدوث عن الاستجابة الجماعية للدول حول مشكلة تغير المناخ، ونشوء التعاون متعدد الأطراف، على اعتبار أن الدول تمتلك حوافز قوية لتجنب تكلفة العمل الأحادي الجانب.²

المحور الثاني: مبادرة الحزام والطريق ومعضلة التكلفة المناخية

أطلقت الحكومة الصينية عام 2013 مبادرة الحزام والطريق، كنسخة مطوّرة من طريق الحرير القديم، واعتبرت كمبادرة تعاونية اقتصادية عالمية، تعتمد بشكل رئيسي على التجارة البينية عبر بنية تحتية تربط بين القارات. ومنذ إعلان المبادرة توسعت لتضم 140 دولة حتى جانفي/ كانون الثاني 2021، موزعة في جميع أنحاء آسيا، أوروبا، إفريقيا، أوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية. تتوزع الدول المشاركة في المبادرة بين اقتصادات ناشئة، وبلدان مصدرة للنفط، وبعض المناطق التي تفتقر إلى الموارد كالدول الجزرية الصغيرة، ويمثلون حوالي 70% من البلدان النامية والأقل نمواً في العالم.

في هذا السياق، اعتبرت مبادرة الحزام والطريق مصدر أساسي تؤثر بشكل متزايد بل وتعيد تشكيل الاقتصاد العالمي وأنماط التجارة والانبعاثات. فمن ناحية، يمكن لإطار التعاون في المبادرة أن يحفز النمو الاقتصادي والتنمية عبر هذه الاقتصادات، ومن ناحية أخرى، إن إنشاء شبكة من الاستثمارات في البنية التحتية – بما في ذلك الطرق، السكك الحديدية، المطارات، الموانئ، محطات الطاقة، خطوط الأنابيب وشبكات تكنولوجيا المعلومات – لربط

¹ - Internal displacement monitoring center, op. cit, P. 3.

² - Robert O. Keohane and David G. Victor, "Cooperation and discord in global climate policy", Nature climate change, 6, (June 2016), P. 570.

الصين بالاقتصادات المشاركة، يمكن أن يسبب مجموعة عواقب بيئية ومناخية، قد تشكل تحدياً لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

بشكل عام، تمثل مبادرة الحزام والطريق ما يقرب من 30% من انبعاثات غازات الدفيئة، مع وجود أكثر من 40% من السكان، و20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. على الرغم من أن معظم بلدان مبادرة الحزام والطريق ساهمت أقل بكثير من المتوسط العالمي في انبعاث غازات الدفيئة التاريخية والتراكمية.¹

وتشير دراسة "جينغ هو" وآخرون *Jing Hou et all*، أنه من عام 2004 إلى غاية عام 2011، زادت تدفقات الكربون بين الصين والهند والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمحيط الهادئ، أي أن هناك نمو قوي في الانبعاثات المتعلقة بالتجارة بين الجنوب والجنوب، وتحوّل مركز الانبعاثات المتعلقة بالتجارة من أوروبا إلى آسيا.²

وبالنظر إلى تأثير مبادرة الحزام والطريق على تغير المناخ العالمي، توصلت دراسة "جينغ هو" وآخرون من خلال دراسة تدفق الكربون في الصين و68 دولة تابعة للمبادرة و38 دولة لم تنضم لها، بما في ذلك الولايات المتحدة، كندا واليابان، إلى أن نسبة انبعاثات الصادرات الصينية في بلدان مبادرة الحزام والطريق تزداد من 20% إلى 35.8%، وأن انبعاثات الواردات أيضاً تستمر في النمو وتتجاوز الواردات من الدول غير الأعضاء في المبادرة. فضلاً عن ذلك، فإن البلدان التي شملتها الدراسة حول انبعاثات مبادرة الحزام

¹ Jing Hou, Xu Deng, Cecilia Han, "A global analysis of CO2 and non-CO2 GHG emissions embodied in trade with belt and road initiative countries", ecosystem health and sustainability, 6, 1, (2020), P. 2.

² ibid, P. 3.

والطريق تختلف من دولة إلى أخرى، كما أنه لم يؤخذ في الحسبان الاختلافات الداخلية بين دول مبادرة الحزام والطريق والدول غير الأعضاء.¹

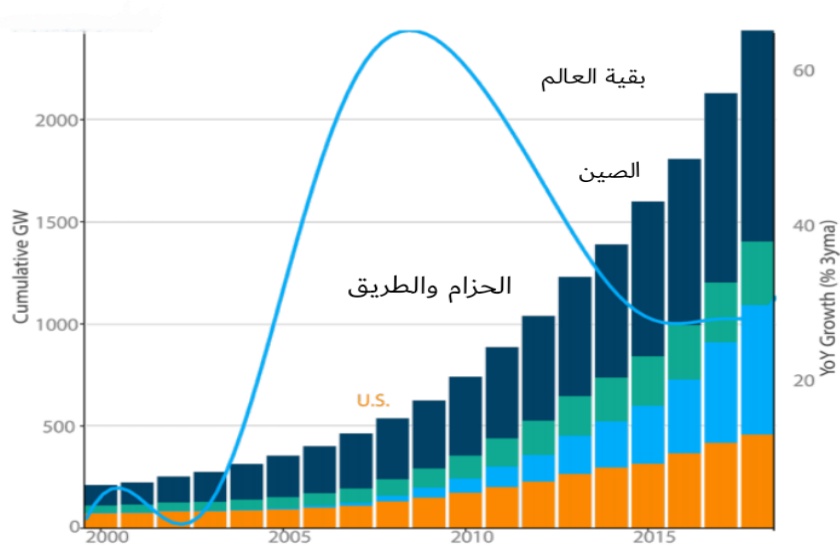
وفي هذا السياق، وسعيًا لحماية مصالحها وتجنب "تضرر السمعة" في حال عدم امتثالها لمعايير إدارة تغير المناخ العالمي، نشرت الحكومة الصينية وثائق رسمية تعلن أن مبادرة الحزام والطريق ستروج لاتفاقية باريس وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني "شي جين بينغ" عن المبادرة بوصفها "رؤية للتنمية الخضراء وطريقة حياة وعمل أخضر ومنخفض الكربون ومستدام"، كما أنشأت الصين التحالف الدولي للتنمية الخضراء حول الحزام والطريق بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سعيًا من الحكومة الصينية نحو "تخضير" مبادرة الحزام والطريق.² وفي هذا السياق، حققت الصين نقلة سريعة نحو قطاع الطاقة الأكثر استدامة بيئيًا، كما أنها تمتلك أكبر قدرة من الطاقة المتجددة في العالم من طاقة الرياح، الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، وهو ما يوضحه الشكل (03). كما تعهدت الصين في قمة المناخ العالمية "كوب26" (COP26) في نوفمبر 2021 بالتزامها بتحقيق حياد الكربون قبل عام 2060. كما وضعت خططاً للسيطرة على انبعاث غاز الميثان في إطار خطتها الخمسية الرابعة عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025.³

¹ - loc. cit.

² - Sagatoma Saha, "the climate risks of China's belt and road initiative", bulletin of the atomic scientists, 76, 5, (2020), P. 250.

³ - United nations climate change, COP26: China's achievements, new goals and new measures for nationally determined contributions, 2021, P. 3.

الشكل 03: النمو في إنتاج الطاقة المتجددة.

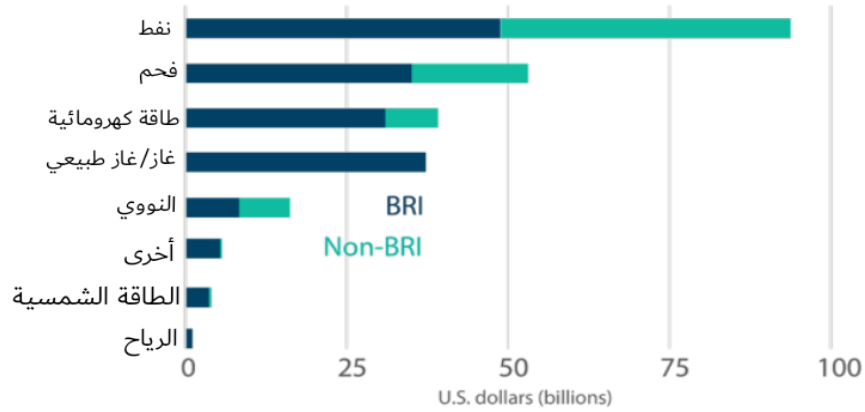


Source: Lachlan Carey, Sarah Ladislav, "Chinese multilateralism and the promise of a green belt and road", center for strategic & international studies, 2019, P. 4

ومع ذلك، تذهب بعض الدراسات الأكثر انتقاداً إلى أن الضرر البيئي للمبادرة الصينية يتجاوز حدودها، حيث لطالما كانت الصين أكبر مصدر في العالم لمعدات طاقة الفحم، كما أن البنوك الصينية تمول أكثر من 70% من جميع محطات الفحم خارج الصين، وبناء العديد منها في مصر وباكستان مثلاً. كما أن القروض المصرفية والاستثمارات خارج الحدود في الطاقة والنقل خلال المدة 2014 و2017 كانت مرتبطة بمشاريع الوقود الأحفوري بحسب تقرير معهد الموارد العالمية.¹

¹ - Lachlan Carey, Sarah Ladislav, "Chinese multilateralism and the promise of a green belt and road", center for strategic & international studies, (2019), P. 4.

الشكل 04: مصرف التنمية الصيني لتمويل الطاقة.



Source: Lachlan Carey, Sarah Ladislaw, "Chinese multilateralism and the promise of a green belt and road", center for strategic & international studies, (2019), P. 4.

إذاً، وفقاً لهذه المعدلات فإن الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى مستويات آمنة يبقى هدفاً صعب المنال. فضلاً عن ذلك، فإن الضرر البيئي للمبادرة الصينية لا يقتصر على قطاع الطاقة فحسب، فمشاريع البنية التحتية للنقل والتعدين وتوسع المدن الكبرى تحمل مخاطر بيئية ومناخية يصعب قياسها.¹

علاوة على ذلك، تستهدف مبادرة الحزام والطريق البلدان الأقل نمواً، والتي يفتقر أغلبها إلى معايير وآليات بيئية فعالة.² وعليه، فإن خيارات الصين فيما يتعلق بمصادر الوقود التي تختار الاستثمار فيها والمعايير البيئية التي تفرضها على الاستثمارات الأجنبية، تعتبر عاملاً مهماً في مدى تخطي مخاطر أزمة المناخ.³

¹ - loc. cit.

² - Sagatoma Saha, op. cit, P. 252.

³ - Lachlan Carey, Sarah Ladislaw, op. cit, P. 4.

المحور الثالث: عقبات التعاون المناخي في ظل عدم الالتزام الصيني - الأمريكي

يرى "كينيث أوي" Kenneth Oye أنه كلما زاد عدد الأطراف المنخرطة في التعاون، تزداد تكاليف المعلومات ومشاكل الرقابة، كما أن ظهور بعض الدول غير المتعاونة يعمل على تشجيع الإستراتيجيات اللاتعاونة الأمر الذي يقود إلى تعطيل مبدأ "المعاملة بالمثل" (Reciprocity). بمعنى آخر، إن التعاون المناخي المتعدد الأطراف يفرض مشكلات أخرى، تتمثل في عدم وجود آلية تعاقب المنشقين عن الاتفاقيات، لأن مبدأ "العين بالعين" (Tit for Tat) من المرجح أن يُنهي الالتزام الجماعي، وبالتالي ينهار التعاون المناخي.

وواقعياً، يواجه التعاون المناخي متعدد الأطراف ثلاثة تحديات، يتمثل التحدي الأول في إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" Donald Trump عام 2017 انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، مما أثار مخاوف حول مرونة الاتفاق، بالنظر إلى الدور المهم للولايات المتحدة باعتبارها ثاني أكبر باعث للغازات الدفينة في العالم بعد الصين. أما التحدي الثاني يتمحور في الجمود المستمر بين الدول، وتخوفها من ظهور "الركبة المجانية" (free riding) أي أن تستغل الولايات المتحدة والصين جهودها التعاونة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم امتثال بقية الأطراف بالاتفاق.¹ في حين يقوم التحدي الثالث على المخاوف المتعلقة بشأن البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وما ينجر عن مشاريع المبادرة العابرة للقارات كثيفة الانبعاثات، أي حضور هاجس تهرب الصين من الالتزام بقواعد الحد من انبعاث الغازات الدفينة.

¹ - Naghmeh Nasiritousi, Karin Backstrand, Intervention title: "International climate politics in the post-Paris era", European research centre, Stockholm University, Sweden, 24 October 2018, P. 11.

يمكن القول، أنه وعلى الرغم من نمو قطاع الطاقة المتجددة التابع لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن برنامج تعقب العمل المناخي اعتبر البرنامج الأخضر للمبادرة الصينية غير كاف للحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين. علاوة على ذلك، تواجه الصين صعوبات في السيطرة على العديد من الأطراف الفاعلة التي تعمل ضمن المبادرة، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، حيث تترك الحكومة الصينية الأمر إلى المستثمرين أو البلدان المستقبلية لتحديد معاييرها البيئية الخاصة.¹

وهو ما يفسر أن مشاكل العمل الجماعي المرتبطة بتغير المناخ، ناتجة عن اهتمام الدول بكيفية توزيع المكاسب النسبية الناجمة عن التعاون، ولهذا السبب ترفض الدول المتقدمة تحمل العبء الاقتصادي خوفاً من إعادة توزيع المكاسب بين الدول. الأمر الذي يشكل عقبة أمام التوصل إلى اتفاق ملزم.² ولذلك، فإن التعاون عملية شاقة تتجنب الدول تحمّل تكلفتها، فالدول المنخرطة في اتفاق تعاوني تكثّف سلوكها فقط بعد حساب التكلفة وبعد التأكد من سلوك الدول الأخرى إن كانت متعاونة أم لا. وقد جادل "روبرت كيوهين" Robert Keohane بأن: "التعاون يحدث عندما تكثّف الدول سلوكها وفقاً للتفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين، عبر عملية من تنسيق السياسات".³

وبناء على ما سبق، فإن مشكلات التعاون متعدد الأطراف تزداد حينما ينخرط اللاعبون في قضايا مرتبطة "بالسلع العامة" (public goods)، فالمناخ بوصفه مشاعاً ولا يخضع للملكية أحد، فهو معرض للانتهاك، ويحفّز ظهور اللامتعاونين. وعلى حد تعبير "غاريت هاردين" Garret Hardin: "إن موارد الملكية المشاعية تُستنفد بسرعة، فكل فرد

¹ - Lachlan Carey, Sarah Ladislaw, op. cit, P. 6.

² - Mark Purdon, 'Neoclassical realism and international climate change politics: moral imperative and political constraint in international climate finance', Journal of international relations and development, 17, (2014), P. 309.

³ - Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the world political economy (New Jersey: Princeton University, 1984). P. 51.

يستخلص أكبر قدر ممكن من هذه الموارد، ويتجاهل حقيقة أن محاكاة الآخرين لسلوكه سيؤدي إلى استنفاد واستنزاف الموارد، وهو ما يُطلق عليه "مأساة المشاعيات" (*Tragedy of commons*)¹.

ومن جانب آخر، وفقاً للطرح العقلاني، فإن قرار انسحاب الولايات المتحدة عام 2015 الأحادي من اتفاق باريس للمناخ وُضِعَ بقية الدول في وضع أشبه "بمعضلة السجين متعددة الأطراف" (*N-person Prisoner's Dilemma*)، بحيث يؤدي الإفلات الأحادي لأحد اللاعبين من الاتفاق إلى تحقيقه مكاسب على حساب الدول الأخرى التي تتبع سياسات تعاونية، كما أن هذا السلوك يجنبه دفع تكاليف التخفيض من الانبعاثات، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة "راكباً مجانياً" (*free rider*)، وبالتالي سيشجع دولاً أخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة، بحيث سيقود الانشقاق الجماعي إلى انهيار التعاون، ولا غرو أن يؤدي بالنهاية إلى زيادة الانبعاثات العالمية.² ومهما كانت القرارات التي تتخذها الدولة؛ فإنه دون وجود إطار تعاوني ستكون السياسة المثلى للدولة هي عدم اتخاذ أي إجراءات تعاونية من طرف واحد بشأن المناخ.³

يمكن القول، إن العمل الجماعي لمواجهة أزمة المناخ العالمية للحد من مشكلاته يفرض عدة معضلات:

أولاً: التعاون الدولي يعوقه مشكلة التنفيذ: على الرغم من أن الدول قد تستفيد من التعاون على المدى الطويل، إلا أنها قد تواجه تكاليف سياسية واقتصادية على المدى القصير تحد من حوافزها وميلها للعمل الجماعي. ونظراً لغياب المهيمن في النسق الدولي يفرض

¹ - Garret Hardin, "the tragedy of the commons", Science, new series, 162, 3859, (1968), P. 1243 – 1248.

² - Katarzyna Dospial-Borysiak, op. cit, P. 26.

³ - Wytze Van der Gaast, international climate negotiation factors: design, process, tactics (Switzerland: Springer international publishing, 2017), P. 16.

الامتثال للقواعد حسب وجهة نظر الواقعي "روبرت غيلبين" *Robert Gilpin*، فمن المحتمل أن لا تلتزم الدول باتفاقيات المناخ متعددة الأطراف،¹ وهو ما قامت به إدارة ترمب. وكما تفترض نظرية الاختيار العقلاني، أن الدول تتصرف بعقلانية لحماية مصالحها، لذا، عندما تقرر الدولة الامتثال من عدمه فلا يكون نابعاً من دافع معياري؛ بل خاضعاً لحسابات المصلحة. لذا، فإن عدم التزام الولايات المتحدة بتخفيض الانبعاثات مدفوع بالإجراءات الحمائية التي تدعم صناعات الوقود الأحفوري. وعليه، إن المعايير التي تنشئها المؤسسات للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، هي معايير لا يمكن أن تخضع لها الدول مهما أبدت التزامها بالقواعد والمعايير؛ فالالتزام يعتمد أساساً على مدى تناغمها مع مصالحها، وهي غالباً ما تتحين الفرصة للالتفاف عليها والتنكر لها كما يرى الواقعيون.²

في نفس السياق، وبافتراض أن الولايات المتحدة لا تزال كياناً مهيماً في النسق الدولي، فإن امتثال الولايات المتحدة لقواعد إدارة المناخ لم يغير بنية النسق الدولي لمصلحة اتفاقيات مناخية أكثر تعاوناً، خاصة أنها على مدى عقود كانت المصدر الرئيسي لانبعاث ثاني أكسيد الكربون.³

ثانياً: إن مشكلة تقاسم الأعباء تحوّل دون قيام تعاون: ترغب الدول في التعاون؛ لكنها لا تتفق في مشكلة توزيع المنافع والتكاليف فيما بينها. إن عدم القدرة على حل مشكلة التوزيع يقلل حوافز الدول في العمل الجماعي.⁴ بمعنى آخر، إن غياب العدالة

¹ - Christina J. Schneider, "The domestic politics of international cooperation", Oxford research encyclopedia of politics, (May 2018), P. 4.

² - Alastair Iain Johnston, "Socialization in international institutions: The ASEAN way and international relations theory", in G. John Ikenberry, (eds), International relations theory and the Asia-Pacific (New York: Columbia University Press, 2003), P. 110.

³ - Katarzyna Dospial-Borysiak, op. cit, P. 24.

⁴ - Christina J. Schneider, op. cit, P. 4.

التوزيعية حول التكاليف والفوائد، تطرح مشكلات تقلل حوافز الدول، وتقوّض الجهود المترتبة على الإدارة الدولية لمشكلة تغير المناخ.¹

فإذا كان التعاون المناخي، من منظور عقلائي، يسهل الحصول على منافع عامة، مثل الحد من الاحترار العالمي، وتحسين الرفاهية الاقتصادية والحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، التي لا يمكن للدول تحقيقها من جانب واحد؛ نظراً لتكلفتها الكبيرة؛ فإنه من الصعب إلزام الدول على الامتثال للقواعد، فاتفاقية باريس للمناخ مثلاً تفتقر إلى آلية ملزمة لمراقبة وقياس انبعاثات الغازات الدفيئة، مما سيوفر حوافز للدول عدم الالتزام بالاتفاقيات، كما فعلت الصين والولايات المتحدة.

خاتمة:

إن مشكلة التغير المناخي أصبحت من أكبر المشكلات التي تواجه الفاعلين في القرن الحادي والعشرين. لأنها تنطوي على تعقيدات كمية وكيفية في الوقت نفسه. كمياً، يمكن الإحالة على أعداد الدول المسؤولة عن حجم إسهامها في الاحتباس الحراري، مروراً بالقطاعات الاقتصادية المسبب الرئيسي للمشكلة، وصولاً إلى توزيع تكاليف التكيف بناء على حجم الإسهام في الانبعاثات. أما كيفياً، فيمكن الإرجاع إلى طبيعة تعاطي الفواعل مع المشكلة وأدوارها، سواء تعلق الأمر بالدول ذات المصالح المتضاربة الساعية إلى تعظيم مكاسبها، أو المؤسسات فوق/ تحت قومية. فضلاً عن التعقيدات التي تنبثق بسبب حقيقة أن المنافسة والنمو في الأسواق العالمية يمكن أن يتأثر سلباً جراء وضع أعباء إضافية على الأنشطة الصناعية والاستهلاكية.

¹ - Gabriel Chan, Robert Stavins and Zou Ji, op. cit, P. 337.

بالتالي، فإن الاتفاقيات المناخية التي تنتج مكاسب مطلقة لا يمكن أن تستمر بسبب ميل الدول نحو تعظيم المكاسب النسبية، وما يترتب عنه من غش وعدم التزام بالاتفاقيات، وهذا ما تعكسه مواقف السياسات الصينية والأمريكية بشأن اتفاقيات المناخ. وعليه فإن الاتفاقيات المناخية التي تنشأ ضمن القيود القاسية التي تفرضها البنية الفوضوية للنسق الدولي والتي يكون فيها التعاون لا مركزياً وذاتي التطبيق، تفتقد إلى ضمانات تلزم الأطراف للتقيد بها، فالدول ستميل إلى انتهاك الاتفاقيات طالما أنها لا تملك الثقة في نوايا ومستوى التزام الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تعثر الجهود التعاونية حول قضايا المناخ. وفي الأخير يبقى التساؤل مطروحا لماذا تنجح بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف فيما تفشل أخرى؟